



القضايا الأساسية للقانون الجنائي الألماني



لا عقوبة بدون قانون.

يُعاقب كل من يخالف القيم الأساسية للدولة أو ينتهك حقوق المواطنين الأفراد. الجرائم وأثارها القانونية (العقوبات) في ألمانيا تنظمها قوانين الدولة على سبيل الحصر.

الملحقة الجنائية في ألمانيا اختصاص حصري للدولة.

يُمنع منعاً باتاً إنفاذ العقوبات من خلال العدالة غير القانونية أو ما يطلق عليه "قانون الغابة" أو عن طريق هيئات غير حكومية أو أرباب الأسر.

الشرطة والنيابة العامة والمحاكم الجنائية

ينبغي على كل من ضحايا الجرائم والشهدود الاتصال بالشرطة (مكالمة الطوارئ: 110). تُجري كل من الشرطة والنيابة العامة تحقيقات عند الاشتباه في ارتكاب جريمة ما. المحاكم الجنائية وحدها هي من تقرر معاقبة الجناة. الشرطة والقضاء منزهتان عن كل رشوة، ويتصارfan بحزم ومصرامة وفقاً للدستور والقانون.



كل مواطن يمكن أن يكون شاهداً، ويجب عليه أن يقول الحقيقة.

يمكن أن يتم سماع كل مواطن بصفته شاهداً من أجل إيضاح الجرائم. الأزواج والأقارب المقربين للمشتتب بهم يجوز لهم الامتناع عن الشهادة. يجب على كل شاهد أن يدللي بشهادته بصدق. شهادة الزور تعرض صاحبها للعقوبة.



اختيار نماذج جرائم رئيسية:

- **يُطبق في ألمانيا حظر مطلق للعنف الجسدي.** يجب أيضاً عدم تأديب أفراد الأسرة جسدياً. يُعاقب عقوبة مشددة كل من يقتل إنساناً أو يؤذيه عمداً.

تنكفل الدولة بحماية الممتلكات والأصول. من يسرق شيئاً أو يحتال على الآخرين يعرض نفسه للعقوبة.

تقرير المصير الجنسي بحرية هو حق قانوني رفيع. من يجرر الآخرين على ارتكاب أعمال جنسية بالقوة أو بالتهديد يُعاقب بالسجن لفترات طويلة. وينطبق هذا الأمر أيضاً على الأزواج. ارتكاب أعمال جنسية مع الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 14 عاماً أمر محظوظ ويعرض صاحبه للعقوبة.

المخدرات محظورة في ألمانيا. من يحوّلها أو يبيعها أو يدخلها إلى البلاد إلخ يعرض نفسه للعقوبة.

